



دور السياحة المستدامة في التنمية المحلية (مع تجربة لمدينة عجلون في المملكة الأردنية الهاشمية)

م.م. نوال محمد سلمان

قسم الجغرافية

كلية الآداب

الجامعة العراقية

العراق

البريد الإلكتروني: nawalsalman818@gmail.com

المخلص

تعد السياحة واحدة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم إذ تقوم عليها أقتصاديات الكثير من الدول لما لها من مكانة كصناعة قائمة بحد ذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها، الامر الذي جعلها تمثل مصدراً رئيسياً للدخل وأحد أسرع الصناعات في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، ونتيجة لانعكاس آثارها التنموية على المجتمعات في المناطق المحلية فإن البحث تناول دراسة السياحة المستدامة ومدى أهميتها في التنمية المحلية وتأثيرها على المجتمعات في تلك المناطق وكيفية الاستفادة منها عن طريق وضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة للنهوض بواقع المناطق المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وتتمتع مدينة عجلون في المملكة الاردنية بمقومات سياحية كبيرة ساهمت برفع مستوى جذبها السياحي مما جعلها واحدة من المناطق السياحية في الاردن التي تستخدم إمكاناتها السياحية في تحقيق نمو اقتصادي محلي مستدام، حيث تم دراسة قياس أثر السياحة المستدامة على التنمية المحلية فيها.

الكلمات المفتاحية: السياحة المستدامة، التنمية المحلية، مدينة عجلون.

The Role of Sustainable Tourism in Local Development

(Experience of the city of Ajloun in the Hashemite Kingdom of Jordan)

Assist. Lect. Nawal Mohammed Salman
Geographical Department
College of Literature
Iraqi University
Iraq
Email: nawalsalman818@gmail.com

ABSTRACT

Tourism is one of the most important economic activities that enjoy great importance in the world, as the economies of many countries are based on it because of its position as an independent industry that has its inputs and outputs, which made it a major source of income and one of the fastest industries in achieving economic growth rates, and as a result of the reflection of its effects Development on communities in local areas, the research dealt with the study of sustainable tourism and its importance in local development and its impact on communities in those areas and how to benefit from it by developing appropriate plans and strategies to advance the reality of local areas economically, socially and culturally.

The city of Ajloun in the Kingdom of Jordan has great tourism potentials that have contributed to raising the level of its tourist attraction, making it one of the tourist areas in Jordan that uses its tourism potential to achieve sustainable local economic growth, where a study was conducted to measure the impact of sustainable tourism on local development.

Keywords: sustainable tourism, local development, Ajloun city.

المقدمة

تعد السياحة "صناعة العصر التي تجاوزت مفهوم السفر والراحة والاستجمام الى صناعة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية تنموية لأماكن القصد السياحي على مستوى المدينة أو الإقليم وتنظيم للعلاقات بين دول العالم، كما انها تهتم بعلاقات التفاعل المكاني بين الطلب السياحي ورغبات السياح"، وتمثل صناعة السياحة ركناً أساسياً لدعم الاقتصاد الوطني وتوجيه مشاريع الاستثمار السياحي للأقاليم ذات الإمكانيات والموارد التنموية السياحية من خلال المردودات المالية الخارجية للسياحة والخدمات السياحية المرتبطة بها. وقد اوضحت السياحة واحدة من أهم الصناعات الرئيسة على مستوى العالم في الوقت الحاضر، وتتنافس في معدلات نموها مع الأنشطة الزراعية والصناعية، وقد فاقت اهميتها اغلب الصناعات التحويلية السائدة وسائر الخدمات الاخرى باستثناء تجارة النفط، وقد ازداد اهتمام الكثير من الدول المتقدمة النامية بصناعة السياحة بعد انخفاض مستوى الأنشطة الصناعية الاخرى وازدياد نفقاتها فقد احتلت مرتبة متقدمة ضمن البرامج والسياسات التنموية لتلك الدول فهي مجال نشط لخلق فرص عمل وجلب النقد الخارجي، فضلا عن حصول تنمية مكانية متوازنة بين الاقاليم وإنعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في ضعف صناعة السياحة وأستدامتها في بعض الاقتصاديات المحلية، علماً أن أي استثمار في السياحة هو أسرع طريق لتحقيق الأهداف المرجوة من خطط التنمية المحلية، فالتنمية السياحية تؤخذ على انها مهمة أحادية الجانب تختص بها وزارة السياحة أو الادارة المركزية فقط، ولم تحتسب على انها مهمة وطنية لمجموعة من المؤسسات والوحدات الادارية المختلفة التي تشكل حلقات متكاملة تعمل جميعاً في إطار التنمية السياحية وتسويقها لزيادة ريعها واستثماراتها الوطنية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى استقصاء مضامين السياحة المستدامة والاهمية الاقتصادية للتنمية السياحية ومدى تشابكها مع النمو الاقتصادي المحلي وعملية التنمية المحلية للقطاعين السياحي والخدمي من منظور محلي وفق معطيات وسياسات تنموية مستدامة، ومن خلال تجربة لمدينة عجلون.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان الامكانيات والمقومات السياحية التي تستخدم بشكل مستدام تسهم في تنمية المناطق المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

منهجية البحث:

اعتمد البحث أسلوب المنهج التحليلي الوصفي لغرض الوصول الى النتائج التي يسعى اليها.

الفصل الأول

السياحة المستدامة والتنمية

السياحة والتنمية السياحية

تعرف السياحة على أنها "انتقال الناس لغرض الاستجمام والراحة والترفيه أو لإنجاز اعمالهم والاستمرار خارج الوطن الاصلي لاكثر من ليلة" (1)، وهي بهذا التعريف يمكن أن تشمل على بعدين للعملية السياحية أحدهما مكاني والآخر اقتصادي فبالنسبة للبعد المكاني فهي عملية تنطوي على تغيير في المكان والموقع، وهنا تعتبر السياحة بمثابة نظام يشمل مجموعة من الظواهر والعلاقات المكانية الناتجة عن التفاعل بين السائح وعناصر الجذب التي تتمثل بالمنشآت والمجمعات المضيئة من أجل استقطاب السياح (2)، اما البعد الاقتصادي فالسياحة بوصفها مفهوماً اقتصادياً تعني "مجموعة العلاقات والظواهر المترتبة على أثر الإقامة المؤقتة للشخص الاجنبي في مكان ما بشرط أن لا تصبح إقامة مستمرة ودائمة ومشروطة بعدم الربحية" (3)، بالإضافة الى الجانب الاجتماعي فهي عصباً أساسياً في عملية التوازن الناتج من تحسين مستوى المعيشة ونمط الحياة والحد من التفاوت المكاني كونها تحقق حالة من الرضا النفسي والفكري لدى السائح.

أما التنمية السياحية فتعني توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة، فهي تختص بجميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، والتوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، والتدفق والحركة السياحية، وتأثيرات السياحة المختلفة (4)، وبعبارة أخرى فالنتمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها.

فهي من الناحية الاقتصادية تعبر عن مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتؤدي إلى تعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي (5). وهي عملية "التصنيع المتكامل الذي يُعنى بإقامة وتشبيد المراكز السياحية التي تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته فيها وبالشكل الذي يتلائم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين" (6)، وبحقيق زيادة مستمرة في الموارد السياحية أو في الإنتاجية السياحية على المستوى القطاعي والإقليمي والوطني.

فهي بمثابة عمليات موجهة لاستحداث تحولات هيكلية في بناء وتركيب المنشآت السياحية التي تقدمها أية منطقة جغرافية، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والعمرائية لهذه المنطقة (7)، بما يتفق مع طلب الحركة السياحية واحتياجاتها، بهدف تكوين قاعدة اقتصادية فعالة يتحقق بموجبها تزايد نمو الحركة السياحية إلى المنطقة، وبالتالي زيادة في الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط السياحي.

وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوباً علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع. ومن هنا فالنتمية السياحية يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الوطنية والدولية على السواء.

الاستدامة في السياحة: - برز مفهوم الاستدامة على الصعيد العلمي مؤخراً والذي يعني قابلية المكان السياحي للبقاء في ساحة المنافسة تجاه الجديد في عامل السياحة التي تتمتع بقوة جذب محبي الاستطلاع وقابليته للبقاء لأمد طويل الأجل محافظاً على المزايا الثقافية ومتوازناً مع عناصر البيئة (8).

وفي إطار مفهوم "الاستدامة"، أصبحت صناعة السياحة في مقدمة اهتمامات وجهود الباحثين والمخططين لإعادة النظر في الأسس والأولويات التقليدية في الأعمال والأنشطة السياحية التي يمكن أن تُضر الثقافة والبيئة. فالنتمية السياحية يجب أن يكون عقلانياً وبمبدأ الاستدامة، أي النظر للمستقبل البعيد من خلال دراسة طاقة استيعاب المكان بدقة ومن ثم وضع أسلوب استخدام المزايا السياحية بشكل متوازن وبشكل يبقيه صالحاً للأجيال المقبلة (9).

وهناك عدة عوامل ساهمت في ربط ظاهرة السياحة بمبدأ الاستدامة، إذ أن نمو السياحة الهادف إلى تحقيق فوائد قصيرة الأمد كثيراً ما يفضي إلى حدوث آثار سلبية تضر بالبيئة والمجتمعات، فالسياحة المستدامة تتطلب الجمع بين حاجات السياحة اليوم وحاجات الغد بشأن الأجيال المستقبلية، ولأن السياحة لها من القدرات ما يجعلها تعود بفوائد اقتصادية على المجتمعات المضيفة وتتخذ وسيلة من وسائل تخفيف حدة الفقر والحفاظ على الثروات الطبيعية والثقافية وغيرها من المنافع يتوجب الحفاظ على مقوماتها (10) شريطة أن توضع لها خطط مناسبة وأن تدار شؤونها على وفق رؤية طويلة الأمد.

أما في مجال التنمية السياحية فقد ظهر مفهوم الاستدامة لأول مرة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في العام 1982م، حيث كان يشير إلى التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم (11)، ولذلك فقد فسرت التنمية السياحية المستدامة على أنها تلبية احتياجات السياح والمواقع المضيفة، إلى جانب حماية وتوفير فرص للمستقبل، كما أنها جملة القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.

وهذا يعني ان التنمية السياحية المستدامة تعمل وفق مبدأ الاستخدام الصحي للموارد البيئية والطبيعية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمنطقة المضيفة، مع ضمان تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وثقافية لجميع أصحاب المصلحة على المدى الطويل، وهذا لا يتحقق الا في إطار التخطيط الشامل والمتكامل للتنمية بجوانبها المختلفة داخل المنطقة التي تتواجد فيها مقومات التنمية السياحية الجاذبة للسياحة.



أبعاد السياحة المستدامة

- **البعد البيئي:** ويتمثل بالاستخدام المثالي للموارد البيئية وإدارة المصادر الطبيعية التي تشكل العنصر الاساس لتطوير السياحة، والابقاء على العمليات البيئية الضرورية التي تساعد في الحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع، فالاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع الاستدامة، لذا فمن الضروري تحقق المعرفة العلمية في إدارة المصادر الطبيعية للسنوات القادمة للتوصل الى طرق منهجية مترابطة مع إدارة نظام البيئة.
- **البعد الاقتصادي:** توفر السياحة المستدامة الضمان الفعال للعمليات الاقتصادية طويلة الأمد، وأستمرار تحقق الفوائد الاقتصادية الناجمة عنها لجميع اصحاب المصالح، واستمرار تدفق فرص التوظيف والحصول على دخل مستقر للمجتمعات المضيفة.
- **البعد الاجتماعي:** تطور السياحة المستدامة العلاقات الاجتماعية والانسانية، حيث تعالج الخصائص المشتركة والتأثيرات والعلاقات المتبادلة بين المجتمعات المتباينة(12)، فتساهم في احترام الأصالة الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المضيفة، والمحافظة على تراثهم الثقافي والصناعي والطبيعي وقيمهم التقليدية، وتشجع على فهم الثقافات المتباينة واحترام الاختلاف.

التأثيرات الاقتصادية للسياحة المستدامة

تؤثر الأنشطة السياحية في الكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فالسياحة تحتاج إلى خدمات مكملة تقدمها قطاعات اقتصادية متنوعة مثل الطعام، المبيت، التنقل، وخدمات المصارف والبنوك، والمؤسسات الثقافية الأخرى، بالإضافة الى مخرجات مؤسسات التسويق السياحي(مرشد سياحي، ترويج سياحي، مطبوعات متنوعة)، هذه الخدمات تمثل جزء من إيرادات الدخل القومي والذي يؤثر على النحو الآتي:

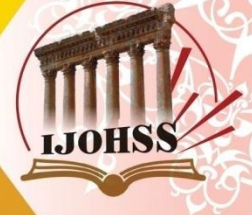
أولاً : التأثيرات المباشرة

ان عملية طرح المنتج السياحي في السوق يتطلب تشغيل مختلف الموارد الإنتاجية، وأثمان هذه الموارد هي مكونات الدخل القومي، ولكون الاستثمار هو عنصر مؤثر في النظام الاقتصادي؛ فإن زيادة الدخل الناتج عن السياحة تؤدي الى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي المصروف على السلع والخدمات النهائية، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت السياحية والعاملين فيها، ما ينتج عنه زيادة في الإنفاق الاستثماري لإقامة المشاريع السياحية والمكملة، حيث إن الطلب على الاستثمار هو طلب مشتق من الطلب على الاستهلاك. ولا يقتصر تأثير الدخل السياحي في الدخل القومي على الزيادة الأولية في الدخل السياحي، إنما يمتد إلى زيادات متتالية في المجتمع ناتجة عن الزيادة في الدخل السياحي، وهذا ما يُعرف بأثر المضاعف السياحي Tourist Multiplier، وهذا المضاعف تتغير قيمته (زيادة أو نقصان) وفقاً لدرجة الترابط بين القطاع السياحي وباقي القطاعات الاقتصادية في البلد(13)، ومن هذا المنطلق فإن زيادة الدخل السياحي تعدّ حافزاً للمستثمرين ولرجال الأعمال لزيادة الاستثمار في هذا القطاع وغيره من القطاعات التي تقدم خدماتها اليه، مما ينعكس إيجاباً على كل من الدخل والاستهلاك، ومن ثم الإنتاج، وأيضاً يؤدي الدخل الناتج عن السياحة إلى زيادة الصادرات من خلال إنفاق السائحين على المنتجات السياحية (سلع وخدمات)، والذي بدوره يعمل على زيادة الدخل القومي للبلد المضيف.

ثانياً: التأثيرات غير المباشرة

إن الزيادة الحاصلة في الطلب من القطاعات الاقتصادية الساندة للقطاع السياحي، والمتولدة من الزيادة في إنفاق القطاع السياحي على المنتجات (سلع وخدمات) المنتجة محلياً، تؤدي إلى زيادة في حجم الناتج القومي المتوقع من هذا التأثير المباشر وغير المباشر للأنشطة السياحية، ما يعني زيادة في الدخل القومي نتيجة الأثر المحفز للتحسن الملحوظ في الإيراد السياحي، وكلما زاد الإنفاق على القطاع السياحي، والناتج أساساً عن الزيادة في الإيرادات السياحية، كلما أدى ذلك إلى تحسين في ميزان المدفوعات، ويحدث ذلك عندما تتفوق الإيرادات السياحية على الإنفاق السياحي.

أما في الدول النامية، حيث التضخم وضعف الاستقرار السياسي، فان السياحة تعتبر اختياراً ذو مخاطرة أعلى؛ نتيجة تذبذب عوائدها بمرور الوقت، مما يسبب آثاراً سلبية في اقتصاد الدول المضيفة، وحالة من عدم الثقة والتردد في الاستثمار السياحي، مما يعني واردات رأسمالية أقل، إلا أن هذه المشكلة فسرها فريدمان صاحب نظرية "الدخل الدائم" بأنها حالة محفزة، حيث يرى أن عدم استقرار عائد التصدير (كما في عائد السياحة) قد



يكون مفيداً للنمو، حيث ينظر إلى العائد غير المستقر على أنه مرحلة انتقالية تُحفز على الادخار، ومن ثم الاستثمار، وصولاً إلى معدلات نمو أعلى (14).

لذا فالنشاط السياحي قادر على خلق فرص عمل ليس فقط في أنشطة القطاع نفسه فحسب بل في أنشطة القطاعات الأخرى، فهو أحد الأنشطة الرئيسية التي تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم زيادة في الدخل القومي. وهذه التأثيرات الاقتصادية التي يحققها قطاع السياحة المستدامة تبرز في عدة نواحي أهمها:

1. دعم ميزان المدفوعات: من خلال تخفيف العجز الحاصل فيه، كون السياحة أحد المصادر الهامة للعملة الصعبة، كما أن زيادة الصادرات تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات، فالإيرادات السياحية في حقيقة الأمر هي صادرات (15).

2. زيادة قوة العمل والحد من البطالة: يلعب النشاط السياحي دوراً هاماً في زيادة وتنوع فرص العمل في الدول المضيفة، من خلال روابطه الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات المنتجة للسلع والخدمات، ولكون السياحة تعتمد على المورد البشري اعتماداً كبيراً، فكل عامل في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة لتشغيل أشخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3. زيادة الناتج المحلي الإجمالي: فالسياحة وعاء ضريبي هام، ويؤدي نموها إلى زيادة الإيرادات الضريبية المفروضة على الأرباح التي يحققها المشتغلون في الصناعات والمهن والأعمال المتصلة بصناعة السياحة.

الفصل الثاني

المجتمع المحلي والتنمية المحلية

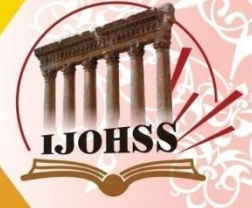
يعرف المجتمع المحلي على أنه مجموعة من الأشخاص يعيشون في حيز معين، ويخضعون لنظام واحد من السلطة السياسية، وهم على إدراك بأن من المهم تمييزهم عن الجماعات الأخرى المحيطة بهم، حيث يستند مفهوم المجتمع إلى نظام الأسر والمجموعات التي يرتبط فيها الأفراد بقرابة أو مصلحة أو علاقات جوار، فهم يعيشون في مكان وبيئة محددين داخل الحدود الجغرافية المعترف بها رسمياً من قبل سجلات الإدارة العامة (16). وتتشابه الجماعات في المجتمع المحلي من حيث نمط الحياة والقيم والعادات، ولكنها تختلف في درجة الترابط والتشابة باختلاف انفتاح الأفراد على الثقافة والإدارة المحلية.

فهم مجموعة بشرية محددة تشغل منطقة جغرافية معينة، وتتخذ من المشاركة في المكان الواحد الأساس لتحديد أو تعريف أو دراسة المجتمع المحلي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ينظر إلى البعد المكاني على أنه متغير مستقل يفسر ما للمجتمع المحلي من خصائص، وبالتالي يصبح المجتمع المحلي وعاء تندمج وتتكامل فيه عقول الأفراد، وتتاح لهم من خلاله الفرصة في التعبير عن قدراتهم، وامكانياتهم بطريقة كلية ومناسبة، فهم يتشاركون العديد من الممارسات الحياتية، والأنشطة المتنوعة، كالأنشطة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتسود فيما بينهم قيم عامة ينتمون إليها، ولعل أكثر صور المجتمع المحلي هي التقسيمات الجغرافية المعروفة، بالمدينة، والقرية، ولا تقتصر عليهما فقط بل تشملهما لتدل على المجتمع كله.

خصائص المجتمع المحلي

للمجتمع المحلي مجموعة من الخصائص يمكن ادراجها في الآتي (17):

1. قدرته على أن يستوعب داخل حدوده كل حياة الفرد وعلاقاته الاجتماعية وأوجه نشاطه، فامتلاك أعضاؤه شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعي يجعله أشبه بهيئات قانونية صغيرة ذات روابط محددة تشمل العمليات الهامة في الحياة المجتمعية كالاندماج المجتمعي (التعاون من أجل تلبية الحاجات المشتركة).
2. تشارك أعضاءه بجوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية مكانية كإدارة الموارد الطبيعية والممارسات الانتاجية المختلفة كإنتاج المعرفة والثقافة والتكنولوجيا.
3. وجود علاقات التفاعل الوظيفي بين اجزائه والتي يحددها المكان مع وجود روابط الاعتماد المتبادل والرغبة لتحقيق أهداف مشتركة.
4. الشعور بالانتماء والهوية للمكان وسيادة روح المجتمع وتناقص الفردية.



5. تقاسم افراة نظام الحياة الاجتماعية الخاصة بهم والذي يتولد على اساس وجود البناء الاجتماعي المتكون من القواعد والقوانين المحددة لطبيعة العلاقات بين أعضاء.

التنمية المحلية

يقصد بالتنمية المحلية العملية التي يتم بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين (المجتمع المحلي) وجهود السلطات المركزية من أجل رفع مستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة (18).

ويرتكز مفهومها العام كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2003، على إنجاز عمليات كمية أو نوعية تهدف إلى تحسين مستديم للأوضاع المعيشية لسكان مقبمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسسية والجغرافية أو الثقافية.

فهي عملية تغيير ضرورية من أجل مواكبة التحولات والتحديات، وهذا التغيير لا بد ان يتم في اطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الادارة البلدية عبر القيادات المحلية القادرة على استعمال الموارد المحلية واستغلالها وإقناع المواطنين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من جميع الطاقات (19)، حيث تقوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما المشاركة الشعبية في جهود التنمية، وتوفير الخدمات والمشروعات المحلية من قبل الحكومة بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس ومشاركة المجتمع المحلي لذا فهي تتميز بالخصائص التالية (20):

- تولي اهتمامها بجميع افراد المجتمع المحلي وتتناول كافة جوانب حياته.
- تعتبر عملية دائمة بدوام المجتمع المحلي.
- تهدف الى احداث تغيير اجتماعي في المجتمع المحلي.
- تتناول المشكلات المحلية بالمعالجة والحل، وتؤدي الى منع الصراعات بين الأفراد
- تتضمن تقديم مساعدات فنية من قبل الهيئات الحكومية والتطوعية.

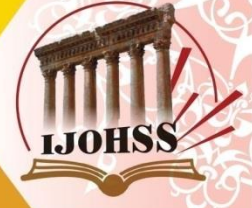
متطلبات التنمية المحلية

أن التنمية المحلية المكانية هي هدف تسعى إليه الشعوب لاستثمار الموارد المتاحة وهذه التنمية تحتاج الى جملة من المتطلبات فيما لو توفرت فانها تعطي ثمارها بشكل ملحوظ من أهمها هو الفهم الواقعي لما تفعله وما تقدمه وما تؤديه أي منطقة محلية، وحاجة كل منها ومناطق الضعف فيها، والتهديدات الخارجية التي يواجهها السكان المحليين (21)، من أجل تحديد نوعية التنمية التي تلائمها، بالإضافة الى تقديم الدعم للمشاركين المحليين للاستفادة بفاعلية من قطاع الأعمال ورأس المال والمصادر المتوفرة لتحقيق أهداف تنموية محلية، وخلق الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة في مناطقهم، والسعي لتأسيس شراكة بين القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف التعاون لإيجاد حلول محلية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية بشكل متكامل وهادف. فالعملية التنموية تتمثل في التغيير البنائي الذي يؤثر في أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، وهذا التغيير يحدث تحول في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع مما يؤوله لعملية التنمية من خلال استحداث سلوكيات وأنماط أنمائية جديدة في المجتمع عن طريق مؤسسات وفرق أنمائية متعددة الاغراض والمهام مما يؤدي الى تغيير بناء الاجتماعي وانطلاقة نحو تنمية محلية هادفة، وهذه التنمية لن تتحقق الا بوجود دفعة قوية نحو التغيير تقودها الجهات الوطنية الحكومية بشراكة المجتمع المحلي والمؤسسات المحلية والمدنية حيث تمتلك الحكومات امكانات التغيير المادية والبشرية اللازمة وخصوصاً اذا ما توفرت مجموعة عناصر ومقومات تساعد على تحقيق التنمية كأن تكون سياحية مثلاً وعن طريق وضع استراتيجية ملائمة تتطافر فيها الجهود لصنع هذا التغيير .

الفصل الثالث

التنمية السياحية المحلية المستدامة

أن المنظور الحديث للتنمية السياحية المستدامة يبرز دور المجتمع المحلي في العملية التنموية من خلال إشراك المجتمع المدني المحلي المزود بالثقافة المدنية في هذه العملية من أجل أحداث تنمية محلية للمجتمع ذاته، ولما كانت السياحة تسهم في تحقيق مزايا عديدة لها في كثير من المجالات، فقد أصبحت محط اهتمام المجتمعات



المحلية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء مما دفع المجتمعات والشعوب الى العمل على تنميتها وزيادة عوائدها في مختلف المجالات كوسيلة للارتقاء بهذه المجتمعات الى اوضاع أفضل من حيث النمو والرفاهية من خلال المدخولات المتحققة جراء الانشطة السياحية المختلفة.

وتتوقف مساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي المحلي وخلق فرص العمل وبناء القدرات المحلية والحد من الفقر على مجموعة عوامل من أهمها مدى اندماج قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ومدى استخدام الإيرادات الناتجة عن السياحة بما فيها العملة الأجنبية لتمويل تطوير البنية التحتية ودعم المنشآت المحلية سيما المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وللنهوض بالمهارات والمؤسسات اللازمة لإنشاء اقتصاد محلي نابض بالحياة، بالإضافة الى السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل الحكومة ومدى تشجيعها على زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في السياحة ونقل التكنولوجيا والمعرفة اليها وتدعيم الأنشطة كثيفة العمالة للمناطق التي يقطنها الفقراء، والجهود الوطنية الرامية إلى ضمان استدامة الأنشطة السياحية وبلوغها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

منافع السياحة المستدامة في الاقتصاد المحلي

للسياحة المستدامة مجموعة من المنافع على مستوى القطاع الاقتصادي المحلي يمكن حصرها بالآتي(22):

1. تساهم في توليد وظائف محلية بشكل مباشر في قطاع السياحة وبشكل غير مباشر في عدد من القطاعات الداعمة والمعنية بإدارة الموارد، وتحقق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد الاقتصادية.
 2. تعزز إنشاء قطاعات سياحية وتسويقية مربحة مثل الفنادق وأماكن الإقامة والمطاعم وخدمات الطعام والمولات وأماكن التسوق المختلفة ونظم النقل والشركات السياحية وخدمات الدليل السياحي، اذ تساهم في خلق فرص جيدة للاستثمار مما يؤدي الى زيادة في الدخل القومي والنتائج المحلي الاجمالي.
 3. تشجع على فهم أفضل لواقع السياحة وأثرها على البيئة الطبيعية والثقافية والإنسانية والاجتماعية وأهميتها في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وضرورة المحافظة عليها.
 4. تسعى السياحة المستدامة إلى إشراك كل شرائح المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات، فهي تولد فرصاً للتعاون المشترك حيث تدمج بين التخطيط وتقسيم المناطق مما يضمن تنمية سياحية ملائمة لتحمل قدرة النظام البيئي، وترتقي بمستوى تسهيلات الترفيه ومناخه للسائحين وللسكان المحليين على حد سواء، مع الأخذ في الحسبان تأثيرات السياحة في المنظومة الثقافية للمقاصد السياحية.
 5. تساعد في تحسين وسائل التواصل المحلية، وتسمح بفهم أكبر وتواصل أفضل بين السكان المحليين والشعوب من خلفيات مختلفة. فالأنشطة السياحية تجمع بين شعوب ذوي ثقافات متنوعة، وبذلك؛ تتيح السياحة فرصاً للتفاهم والتسامح بين مختلف الثقافات والحضارات
 6. تساهم في تقييم الاداء ومراقبة الأثر للحفاض على الموارد وتطور الأساليب والحد من الآثار السلبية.
 7. تطوير وإنشاء مرافق متعددة للاستجمام تخدم المجتمع المحلي والزائرين على السواء، وتساهم في تطوير وتجديد البنى التحتية الأساسية.
 8. تعزز التقدير الذاتي للأفراد حيث تعطي المجتمعات المحلية الفرصة لتطوير نفسها ذاتياً بما يناسب تركيبتها الثقافية والاجتماعية، وتساهم في تطوير المجتمع المحلي وإحداث التنمية الحضرية والريفية، وتقلل من عدم التوازن الإقليمي.
 9. تعزيز الثقافة المحلية وتدعيم المنتجات التقليدية، فالسياحة تركز على الثقافة الوطنية، وتشجع المجتمعات المحلية على صون تراثها الثقافي الذي هو جزء من تراث الإنسانية.
- وقد أصبحت عوائد السياحة تنعكس على المجتمع المحلي بشكل عام من خلال ما توفره من عملة صعبة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في جميع المجالات والقطاعات فالاستثمارات المختلفة الموجهة الى القطاع السياحي والتي تلعب دوراً كبيراً وهاماً في اقتصاد المجتمعات المحلية والمضيافة عن طريق الاستخدام الجيد للموارد الطبيعية تعود على تلك المجتمعات بعوائد مادية متمثلة بمشاريع إنتاجية وخدمية وبنى تحتية وفاقية تساهم في تطوير تلك المجتمعات(23)، فالسياحة تحتاج الى بنية تحتية مناسبة كالطرق والكهرباء والصرف الصحي ووسائل الاتصال وهي بالنتيجة لمصلحة القطاع السياحي كما ينتفع منها السكان المحليون وتخدم مناطقهم وتساهم في تطويرهم

كما ان العائدات من السياحة لها أثر إيجابي على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الدخل الوطني ومساهمتها بصورة مباشرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تشغيل القطاعات الصناعية والزراعية المختلفة مما يساهم في القضاء على البطالة وزيادة التوظيف والعمالة في المناطق المحلية. فالقطاع السياحي الذي يتميز بنمو مستمر وتشعب في فروع ونشاطاته يستطيع امتصاص أكبر عدد من العمالة والتوظيف خصوصاً في مواسم الذروة مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة تساعد في الحد من البطالة وتحسين المستوى المعيشي وتقليل الفقر كما يؤدي الى تعزيز الشعور بالموطنة والانتماء من قبل الافراد تجاه مناطقهم المحلية والاعتزاز بتراثهم الثقافي المحلي والوطني(24).

وعلى السلطات المحلية أن تعمل على توزيع معظم مردودات العوائد السياحية على أوسع شريحة من السكان كعنصر داعم لتحقيق شروط الاستدامة للسياحة المحلية ولتحقيق العدالة في توزيع التنمية إذ تؤدي السياحة من خلال تنمية المناطق السياحية الى تطوير وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظاً في التنمية(25)، مما يحقق قدراً من التوازن الاقليمي في التنمية، وهذا يترتب عليه إعادة توزيع الدخل بين المدن السياحية الجديدة والتقليدية.

ويطلب تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية أن تستجيب هذه التنمية لحاجاته وأن تكون شاملة لجميع فئاته بحيث تخلق حالة من التوازن الاجتماعي في المجتمع وتؤدي الى تقارب الطبقات، وأن تكون جزءاً من عملية التنمية الشاملة وغير منغلقة على نفسها وإنما متعاونة مع المجتمعات المحلية الأخرى، فالالاقتصاد السياحي التشاركي يعمل على تجسيد ثقافة جديدة تتمثل في كونه الوعاء الذي يضمن انبعاث الافراد من المبادرات المحلية للإنتاج والتسويق والاستهلاك والادخار حيث لا يهدف الى خلق القيمة الاقتصادية المضافة فحسب بل ربطها بخلق قيمة اجتماعية مضافة أيضاً كواحدة من اهدافه الرئيسية(26)، وهذا ما يؤدي الى نمو حضاري نتيجة للحركة السياحية حيث يتم الارتقاء بالمعالم السياحية ذات القيم الحضارية كأحدى مقومات السياحة الاثرية والتاريخية، وهذا الارتقاء يعمل على تحقيق تبادل ثقافي بين الشعوب المحلية والفئات السياحية في اللغات والفنون والاداب والمعتقدات الفكرية والجوانب الثقافية المختلفة.

ولما كان الهدف العام والشامل من التنمية المحلية هو استغلال القدرة والإمكانيات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية الداخلية لإحداث التغيير والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة وتطوير المنطقة بشكل عام، فإن هذا التغيير لا يتم إلا من خلال عملية منظمة وتخطيط استراتيجي متكامل يصمم لإظهار وعونة أولويات المناطق المحلية، وكذلك تحديد الأنموذج الأنسب للتعاون البلدي بين المدينة ومحيطها الهدف النهائي .

التخطيط السياحي المحلي المستدام

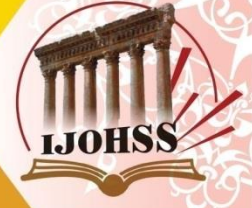
من المبادئ الخاصة بالتنمية المحلية المستدامة في السياحة هو التطلع الى اشراك المجتمعات المحلية بعملية التخطيط والتنمية والسيطرة على السياحة وتشجيعها مع توفير الدعم الحكومي والصناعة السياحية، فأشراك السكان المحليين بما في ضمنهم النساء والاقليات يضمن التوزيع العادل للفوائد المتأتية من السياحة حيث يتوجب في سبيل تحقيق هذا الهدف القيام بالبحوث في كل مراحل التنمية السياحية وتفعيلها لرصد الآثار وحل المشكلات والسماح للسكان المحليين بالاستجابة للتغيرات والاستفادة من الفرص(27).

فالتخطيط السياحي هو "رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي حقبة زمنية محددة، ويقضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية"(28).

ولما كانت الاستدامة تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة فيجب ان تتم من خلال خطة موضوعية بشكل علمي تنظم فيها عملية تحويل المواقع السياحية الى حال أفضل مما هي عليه وبأسلوب عملي مدروس وناجح لتحقيق غاية معينة بأقصر وقت وأقل تكلفة وجهد.

فهو يقوم على عنصرين اساسيين اولهما التنبؤ بمستقبل الموقع السياحي، والاستعداد لمواجهة ما سيكون عليه مستقبل الموقع السياحي من خلال خطة تسعى لتحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية في مدى زمني محدد.

ويعتمد نجاح التخطيط السياحي المستدام على ما يلي(29):



1. وجود التوافق والتوازن بين مختلف القطاعات مع القطاع السياحي بحيث تكون خطة التنمية السياحية جزءاً لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. امكانية تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، بحيث تكون صناعة السياحة جزءاً من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة.
3. تحديد الدولة لمستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي ودور القطاعين الخاص والعام في العملية التنموية.
4. التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادي العام وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة بشكل مستدام .

ويعد التخطيط السياحي المستدام من أهم أدوات التنمية السياحية المعاصرة، التي تهدف إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي والقومي وهو ضرورة من ضرورات التنمية المستدامة الرشيدة حيث يمكن الدول خصوصاً النامية منها من أن تواجه المنافسة في السوق السياحية الدولية، فهو طريقة عمل وأسلوب اداء يتم من خلالها ترجمة توجهات التنمية السياحية إلى مخططات عمرانية وبرامج اجتماعية واقتصادية فاعلة وقادرة على المنافسة (30)، أخذ بنظر الاعتبار البعد المكاني للعملية التنموية الشاملة مع ضمان التكامل بين المستويات المختلفة.

فالتخطيط السياحي له أبعاد مكانية من حيث التوزيع الجغرافي للمناطق السياحية وعلى مستويات محددة فخطة التنمية السياحية تأخذ ابعاداً مختلفة المستويات محلية أو اقليمية أو على مستوى الدولة، ويمتاز التخطيط السياحي على المستوى المحلي بكونه أكثر تفصيلاً من باقي المستويات بحيث توضع خطط وبرامج دقيقة لاستثمار عناصر الجذب السياحي في المنطقة المحددة للتطوير، كأن تكون منطقة أثرية أو منتجعاً سياحياً أو منطقة ذات جمالية طبيعية كالبحيرات والواحات الصحراوية وغيرها، ويتم التركيز في هذه الحالة على الجوانب التالية:

1. التوزيع الجغرافي لكل من الخدمات السياحية ومنشآت مبيت السياح من فنادق وشقق سكنية.
2. توفير خدمات وتسهيلات البنى التحتية والفوقية والتسهيلات السياحية الأخرى.
3. تنظيم وصيانة عناصر الجذب السياحي المختلفة، والتي تقاس تبعاً لنوعية الزائرين والبلدان والمناطق المصدرة لهم ووسائل النقل المستخدمة ومدة الرحلة وطبيعتها مفردة أم أفواج.
4. سياحة الحكومة، وعلى ان تكون الخطط وفقاً للقوانين والتشريعات والأنظمة المحددة للعمل السياحي والاستثمار والتمويل وطبيعته (تمويل حكومي مركزي، عام أو خاص، أجنبي أو وطني) .

مراحل إعداد الخطة السياحية المحلية:

يسبق عملية اعداد خطة التنمية السياحية المحلية القيام بدراسات جدوى اقتصادية أولية ودراسات تقييم للمردودات البيئية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تقييم لبرامج التنمية والهيكل الإدارية والمالية المناسبة للتنفيذ، وقواعد التنظيم المكاني والتصميم الهندسي، وتشمل مثل هذه الدراسات كذلك على تحليل حركة السياح ومناطق الجذب السياحي والاحصاءات والبيانات والمعلومات والتوصيات المتعلقة بها لغرض الاستفادة منها عند اعداد الخطة، فهي تشكل المدخلات الأساسية لخطط التنمية السياحية وتحتاج هذه المرحلة إلى دقة وتنظيم كبيرين، وأهم الجوانب التي يمكن جمع معلومات عنها هي:

• عناصر الجذب السياحي.

• وسائل النقل.

• المرافق العامة وخدمات البنية التحتية.

وتتطلب هذه المرحلة الأخذ بآراء الجهات المعنية في أجهزة الدولة ومؤسساتها كل حسب تخصصه، وأيضاً ممثلي القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية، ومراجعة الدراسات المتوفرة والخرائط والبيانات الجغرافية والخصائص الطبيعية والبيئية ودراسة الأسواق السياحية، وخصائص السياح ومعدلات إنفاقهم وأوجه الإنفاق السياحي وكفاءة السياحة المحلية، وخطوط النقل الجوي... الخ.

أما مراحل اعداد الخطة فتشتمل على مجموعة خطوات متسلسلة ومتراصة وكالاتي(31):

أ- إعداد الدراسات الأولية.

ب- تحديد الاهداف العامة بشكل أولي وجعلها قابلة للتعديل عند إعداد الخطة ومرحلة تقييم الآثار.

ت- جمع المعلومات وإجراء المسوحات وتقييم الوضع الراهن للمنطقة السياحية.

ث- تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها من خلال المسوحات بعد تبويبها وتوليفها والخروج بحقائق وتعميمات تساعد في إعداد الخطة، ورسم خطواتها العامة والتفصيلية.
ج- إعداد الخطة التفصيلية حيث يتم وضع السياسات السياحية المناسبة ويتم تقييم هذه السياسات (البداية) لاختيار البديل الأنسب والملائم للتنفيذ، وكذلك يتم تحديد البرامج والمشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة السياحية.

ح- تنفيذ الخطة بتوصياتها وبالوسائل التي تم تحديدها في المرحلة السابقة.
خ- تقييم ومتابعة الخطة السياحية وتعديلها وفق التغذية الراجعة إذا تطلب الأمر.

الجهات الإدارية التنفيذية على المستوى المحلي

يعتبر دور المحافظات والبلديات في مجال صناعة السياحة المحلية محورياً وفعالاً في التنمية السياحية، حيث تقوم المحافظات بأداء دورها على أرض الواقع بعد تفويض بعض المسؤوليات التنفيذية عن حماية التراث وحماية السياح وشهادة الجودة والتدريب وتسويق السياحة الداخلية وبعض التسويق الدولي لها من قبل الجهات المركزية والمتمثلة بالوزارات والهيئات الرسمية في الجهاز الحكومي والتي يتمثل دورها الأساسي في وضع سياسات متوسطة إلى بعيدة المدى ومتابعة تنفيذها، وهذا يسمح لها بالتركيز على سياسات وأهداف عامة على المستوى البعيد وهناك خطط سنوية ذات تفاصيل دقيقة معمقة ومدروسة جيداً حول رؤية التنمية السياحية متروكة للسلطات المحلية، هذه السلطات تضطلع بمهام إدارة المرافق المحلية العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المناطق المحلية.

ولعل أهم البنى المؤسسية المحلية هو الهيكل البلدي أو البلدية أما البنى المجتمعية فهي تتشكل من المجلس المحلي أو البلدي المتكون من ممثلي السكان ومنظمات المجتمع المحلي، ويتمثل دورها في تشجيع وتعزيز تنمية السياحة المحلية ويتم ذلك من خلال وضع وتنفيذ سياسات وخطط تنموية للقطاع السياحي وبالتفاهق مع الجهات المركزية وضمن القوانين والتشريعات والانظمة المحددة للاختصاصات وتوزيع الادوار وفق تأكيد وتعزيز مبدأ اللامركزية الادارية .

التحديات التي تواجه التنمية السياحية المحلية المستدامة

ومتلما تقدم السياحة الامتيازات والعوائد فقد تتسبب في بعض المشاكل والاعباء وتواجه بعض التحديات التي يجب عليها إتباع سياسات معينة للسيطرة عليها والتغلب على عقباتها من بينها:

1. قلة الفوائد الاقتصادية المتأتية للسكان المحليين عند اعتماد المنشآت والخدمات التشغيلية على العمالة من خارج المنطقة، أو إذا كان المستثمرون من خارج البلد ويعتمدون في تجهيز الاحتياجات على المناطق الخارجية(32)، فالتوزيع غير المتكافئ للمكاسب الاقتصادية للتنمية يكون لصالح المستثمرين وملأك الأراضي وقد يحولون المكاسب الى الخارج وهذا قد يؤدي فعلاً إلى تفاقم الاختلال في التوازن داخل المجتمعات، وحدث الفقر النسبي وبالإضافة إلى ذلك قد تزيد السياحة من الطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار وإلى احتمال تناقص المقدار المتاح منها للسكان المحليين.

2. تزايد الأنشطة السياحية في المناطق المحلية يشجع على ظهور أنشطة تجارية غير مرخصة كعمليات التهريب وتجارة المخدرات خصوصاً مع غياب الرقابة في المناطق الحدودية.

3. حدوث تصادم في العادات والتقاليد بين السياح والسكان المحليين فقد يؤدي تدني الانماط الثقافية المستوردة من السياح الى ضياع الهوية المحلية، وظهور ممارسات ثقافية مغايرة تؤدي الى تزعزع نظم الحياة التقليدية.

4. دمج السكان المحليين يحتاج الى بعض الجهود في مجال الارشاد حول كيفية مساهمته في التنمية السياحية وهنا تبرز الحاجة الى اعداد برامج توعية سياحية خاصة بهذا الغرض.

5. عدم استقرار الظروف الداخلية في بعض البلدان يؤدي الى ضعف أسعار المنتج السياحي وضعف قدرته على التنافس نظراً لارتفاع التكاليف التشغيلية لمقدمي الخدمات السياحية كالطاقة والمياه وغيرها من ناحية، وانخفاض مستوى جودة الخدمة المقدمة من ناحية أخرى، وهنا ينبغي التركيز على ضرورة تفعيل الترويج السياحي كقوى محركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكإستراتيجية رئيسة تؤدي إلى تنشيط القطاع السياحي وتفعيله، ما يسهم في تحقيق معدلات أعلى في النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع المحلي بالتركيز على الأنشطة الاقتصادية المحلية، وبالتالي يخفف من حدة الفقر ويرفع من مستوى العمالة على حساب البطالة.

6. حساسية القطاع السياحي بشكل عام تجاه المتغيرات السياسية والاقتصادية والبيئية والصحية مما يجعله عرضة للارباك، فأعتماد المناطق المحلية على العملة الصعبة المتأتية من السياحة يجعلها عرضة للفقر عند حصول الازمات والكوارث التي لا يمكن السيطرة عليها الا بالقدر الذي يؤمن ويحمي المجتمع، كما حدث عند تفشي جائحة كورونا (كوفيد) المستجد في العام 2019 وحتى الآن والذي أثر بشكل كبير على قطاع السياحة العالمي نتيجة لتأثر كل من جانب العرض والطلب على السفر والسياحة بدرجة كبيرة، بسبب القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى الى تراجع كبير لانشطة السياحة والسفر، مما أثر بشكل سلبي عليها من حيث الحجم والإيرادات السياحية وقطاعي الطيران والفنادق والعمالة وغير ذلك من الآثار الاقتصادية، كما نتج عن جائحة كورونا تأثر حاد لقطاع السياحة في ظل انخفاض أعداد السائحين الدوليين بنسبة 22 % خلال الربع الأول من العام 2020 (33)، حيث انخفض عدد السائحين الدوليين بمقدار 67 مليون سائح، فيعد أن كان عددهم 297667000 سائح في مارس 2019 وصل عددهم الى 230962000 سائح في مارس 2020.

وبإضافة حجم السياحة المحلية إلى حجم السياحة الدولية خلال الربع الأول من العام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام 2019 يتضح أن الآثار السلبية لفيروس كورونا (كوفيد 19) أكبر بكثير، وكما موضح في الجدول التالي

جدول رقم (1) يوضح نسب التغير في السياحة الدولية حسب الأقاليم العالمية (شاملة السياحة المحلية) خلال الربع الأول من العام 2020

نسبة التغير (2020 عن 2019)	الإقليم	نسبة التغير (2020 عن 2019)	الإقليم
48,7-	آسيا والباسيفيك	36,4-	أوروبا
63,6-	شمال شرق آسيا (يشمل الصين)	35,2-	وسط وشرق أوروبا
40,2-	جنوب شرق آسيا	38,2-	جنوب أوروبا
32,1-	جنوب آسيا	37,4	غرب أوروبا
29,8-	الاقيانوسية	31,8	شمال أوروبا
38,2-	العالم	29-	أفريقيا والشرق الاوسط
		26,7	الأمريكتين

المصدر: [forwardkeys air reservation data, https://forwardkeys.com](https://forwardkeys.com)

أما واقع السياحة الدولية على طول العام 2020 مقارنة بالعام 2019 فقد بلغ حجم السياحة الوافدة 1,5 مليار سائح في العام 2019 بمعدل نمو 4%، في حين هبط العدد إلى 381 مليون سائح في العام 2020 أي بنسبة تغير بلغت 74% (34)، هذا التناقص في العدد أدى إلى (35):

- خسارة في العائدات السياحية تقدر بـ 1,3 ترليون دولار.
 - خسارة في الناتج المحلي الإجمالي GDP أكثر من 2 ترليون دولار.
 - فقدان 100-120 مليون وظيفة في القطاع السياحي.
 - خسارة كبيرة في عائدات النقل والطيران.
- أما اهم الحلول التي وضعتها منظمة السياحة الدولية وبالتعاون مع المؤسسات العلمية لمواجهة هذه الازمة وسيناريوهات التعافي من آثار كوفيد 19 تتمثل بالخروج التدريجي من الازمة بمعدلات بطيئة الى متوسطة من خلال التركيز على (36):

- أحتواء الوباء والتنسيق ما بين دول العالم في مجال تشجيع السياحة وإلغاء القيود المفروضة عليها مع تشديد في إجراءات الصحة والسلامة للسائحين.
- الاهتمام بالسياحة الداخلية حيث أظهرت مؤشرات إيجابية في العديد من الأسواق؛ لأن الناس يميلون إلى السفر في إجازات بالقرب من المنزل.
- أيلاء أهمية كبيرة للطبيعة والسياحة الريفية والرحلات البرية، كخيارات للسفر وتشجيع السياحة المحلية والبحث عن الاصاله.

تجربة مدينة عجلون الاردنية في التنمية السياحية المحلية المستدامة

تعد السياحة إحدى أهم القطاعات التي ترفد الاقتصاد الاردني بشكل عام فهي قاطرته الاقتصادية الرئيسية حيث تتميز بسمة التنافس خصوصاً بعد انضمام الاردن الى قائمة افضل المواقع السياحية في العام 2010 نظراً لما يتمتع به من مقومات سياحية تجعله على رأس قائمة البلدان السياحية في العالم، وقد حظي القطاع السياحي في الاردن بأهتمام كبير من قبل الحكومات المتعاقبة في البلاد وبعد إطلاق الاردن للإستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي للأعوام (2017-2021) التي تهدف إلى زيادة أعداد السياح المحليين والأجانب، وزيادة فترة إقامتهم بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد، ورفع مستوى معيشة المواطن ودمجه في عملية النهوض بالمنتج السياحي والارتقاء بأدائه في الحفاظ على المواقع السياحية والأثرية وتعزيز سلوكه الايجابي في التعامل مع السائح(37)، ساهم هذا القطاع بمقدار 12,5% من الناتج المحلي الاجمالي حيث وصلت عائدات السياحة نحو 4,6 مليار دولار في العام 2017، ومن أهم مواقع السياحة مدينة عجلون التي تتمتع بمستوى عالي من الجذب السياحي والحركة السياحية النشطة خصوصاً في فصلي الربيع والصيف لما تزدهر به من مقومات ومواقع طبيعية وتاريخية ودينية متميزة تساعد في تطوير منتج سياحي مستدام يحافظ على الموروث الطبيعي والثقافي والتاريخي، مما ساعد الاردن على استخدام السياحة المستدامة وسيلة لتنمية وتطوير هذه المدينة.

الموقع والمقومات السياحية

تقع محافظة عجلون في الشمال الغربي من المملكة والشمال الغربي من العاصمة الأردنية عمان بمسافة 80 كم، يحدها شمالاً وغرباً محافظة اربد(الاعوار الشمالية) وشرقاً محافظة جرش وجنوباً محافظة البلقاء، فهي نقطة التقاء ومرور لسكان هذه المحافظات وهي ثاني أصغر المحافظات الأردنية بعد محافظة جرش في المساحة 419.6 كم²، ويبلغ عدد سكانها 176080 نسمة أي ما يعادل 2.3% من سكان الاردن(38)، تمتاز بكثافة غطائها النباتي الذي يُغطي ثلاثة أرباع مساحتها، وباختلاف تضاريسها ما بين المناطق المرتفعة والمنخفضة، حيث تتراوح الارتفاعات ما بين 1180 - 590م فوق سطح البحر مما أدى الى تنوع في انتاجها الزراعي مع وجود جمال الطبيعة الساحرة، أما أهم مقوماتها السياحية فهي:

1. مقومات البيئة الطبيعية: محافظة عجلون في معظمها بيئة جبلية تحتوي على العديد من الأشكال الجيومورفولوجية كالودية والمرتفعات والمصاطب الصخرية والجروف وحفر الإذابة والكهوف والتي تشكل في مجموعها تنوعاً سياحياً مثيراً فصحور المنطقة كلسية لينة تسمح باختراق جذور النبات لها فتشكل بيئات مناسبة لنمو النباتات ولتكاثر الحيوانات والطيور، كما أن التنوع في الارتفاعات ما بين المناطق الجبلية والمناطق المنخفضة (الشفاغورية) في الثلث الغربي منها قد أوجد تنوعاً في المناخ واختلاف

في درجات الحرارة مما زاد التنوع في الاحياء النباتية والحيوانية(39)، كما ان المنطقة غنية بمياه العيون والينابيع في أحواض الأودية الرئيسية الثلاثة وهي (أودية كفرنجة وراجب واليابس) حيث تحتوي على شلالات (أزريق وراجب) وهذا يساعد بدوره على التنوع البيولوجي في البيئة البرية والمائية التي تعد عنصر مهم لإحياء المحميات النباتية والحيوانية.



2. مقومات البيئة البشرية: نتيجة كون المنطقة ذات طابع سكني منذ الحضارات القديمة لذا فهي تحتوي على آثار كثيرة للحضارتين اليونانية والرومانية والحضارة الإسلامية ومن هذه الآثار قلعة عجلون ومقام الخضر ومقام البعاج ومقام عكرمة ومسجد عجلون الكبير ومسجد كفرنجة ومسجد عصيم وكنيسة مار الياس وكنيسة راجب (في دير مسمار) ومزار سيدة الجبل وغيرها العديد من المواقع والمزارات الدينية والأثرية، ويكثر فيها التنوع التاريخي والمعرفي والعرفي والديني والبيئي فغالبيتها سكانها من العرب بالإضافة الى وجود الأقليات الكردية والأرمنية(40)، كما تتنوع الأديان فيها فبالرغم من الأغلبية المسلمة إلا أن المنطقة تشهد أقلية مسيحية بارزة، وهذا التنوع أدى إلى تنوع في العادات والتقاليد في المأكّل والملبس والسكن، وهي من المقومات الأساسية التي تستهوي السائح البيئي الذي يشده مثل هذا التنوع، وغالبية المنطقة غير كثيفة عمرانياً وذات طابع ريفي تنتشر فيها المزارع والحدائق على سفوح الجبال فتكثر فيها مزارع الزيتون والتين والعنب والتي تكون مجاورة أحياناً للمواقع الأثرية والدينية، كما تحتوي على بنية تحتية مساعدة على قيام السياحة كوجود الطرق والمواصلات التي تربط بين أكثر من 60 تجمعاً سكانياً ريفياً وحضرياً بباقي أجزاء المملكة، ما يعزز إمكانية بلوغ المكان السياحي بواسطة المواصلات العامة والخاصة علاوة على توفر شبكة جيدة للماء والصرف الصحي والكهرباء، أما من الناحية الثقافية فالمحافظة قديمة بتاريخها الثقافي الذي يمتاز بالتنوع الهائل (مهرجانات واحتفالات وأزياء شعبية .. الخ)، ولكنه غير مستغل سياحياً، وأخيراً فإن المحافظة غنية بصناعاتها التقليدية المحلية والحرف اليدوية التي تصنع من مصادر نباتية أو حيوانية أو معدنية تشتهر بها المنطقة.



صورة رقم (2) قلعة عجلون الأثرية



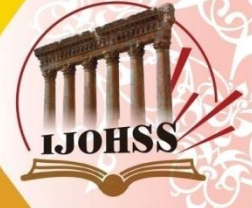
صورة رقم (1) مسجد عجلون الكبير

الإستراتيجيات والبرامج الوطنية للقطاع السياحي

بدأت وزارة السياحة والآثار الأردنية بالعمل على تطوير إستراتيجية للسياحة الوطنية منذ العام 2016 حيث اتبعت النهج التشاركي من خلال 15 جلسة تشاورية في المحافظات والجهات السياحية الرئيسية. كان هدف هذه الجلسات هو التشاور مع المعنيين في قطاع السياحة ممن يمثلون القطاعين العام والخاص وأصحاب المنشآت السياحية ومؤسسات المجتمع المدني وممثلي المجتمع المحلي في التوجه العام لتطوير السياحة في المحافظات وتحديد أهم الفرص والتحديات وأولويات التطوير باتباع نهج تشاركي وأخذ الآراء وعكسها في الإستراتيجية الوطنية للسياحة(41)،

وعلى أثر هذه الجلسات أنبثقت الخطط السياحية الإستراتيجية والبرامج التنموية ومنها البرنامج التنموي لمحافظة عجلون (2017-2019)م.

وأخر هذه الخطط هي الخطة الإستراتيجية للأعوام 2018-2020 التي تهدف الى تحقيق نمو في القطاع السياحي بنسبة 5% وتعظيم مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ومكافحة الفقر من خلال إدماج المجتمعات



المحلية في النشاط السياحي، وتقديم الخدمات الأساسية، وتطوير القطاع السياحي ليساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق أرتكاز السياسة السياحية العامة على ما يلي:

1. التطوير المستمر للسياحة المحلية والترويج الفعال لها.
 2. تطوير المنتج السياحي.
 3. المحافظة على إطار تشريعي مستقر وواضح محفز للإستثمار وجاذب للسياحة.
 4. إدامة سياسة ترويجية تجعل الأردن مقصداً سياحياً متميزاً ومنافساً على المستوى الإقليمي.
 5. تحفيز الدور الريادي والفاعل للقطاع الخاص.
 6. تطوير إدارة المواقع السياحية وتشغيلها بحرفية عالية والمحافظة على مستوى عال من الخدمات المقدمة.
- أما التحديات التي تواجه الاستراتيجية، فتتمثل في ارتباط الأداء السياحي للقطاع بشكل عام بما في ذلك تدفق الزوار إلى المملكة بالأوضاع السياسية في المنطقة، وارتباط عملية تشغيل العديد من المواقع بقطاع البلديات الذي يحتاج إلى الدعم الفني والمالي، وارتباط عملية تطوير المنتج السياحي بالعديد من المؤسسات ومن ضمنها القطاع الخاص مما يؤدي إلى صعوبة توجيه السياسات والقرارات لما فيه مصلحة القطاع السياحي، وضعف قنوات التغذية الراجعة بما يساهم في تسهيل اتخاذ القرار في عمليات تطوير المواقع السياحية وتطوير المنتج السياحي الأردني.

أما البرنامج التنموي لمحافظة عجلون (2017-2019) فهو بمثابة خطة عمل لتنمية المحافظة سياحياً على المدى المتوسط وهو خاضع للنهج التشاركي من خلال فريق عمل مكون من المحافظين وعضوية المجالس التنفيذية والاستشارية وهيئات ومنظمات المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجالس البلدية، حيث يوجد في محافظة عجلون 5 مجالس بلدية، تشكل 5% من مجموع بلديات الاردن، ويعمل بها 4.36% من إجمالي عدد العاملين في بلديات الاردن(42).

وقد تضمن البرنامج مجموعة مشاريع للمنطقة تم إدراجها ضمن الاستراتيجيات القطاعية المختلفة والخطط والبرامج والمبادرات الحكومية المستقبلية لوزارات ومؤسسات الدولة كافة، لكي تكون مسؤولة على تنفيذها، وتكون خاضعة للمتابعة والرقابة بشكل دوري من خلال تقارير خاصة عن تقدم سير العمل ترفع الى وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتقوم باعداد تقرير موحد لكافة الوزارات ورفعته الى رئاسة الوزراء.

التنمية المحلية السياحية في عجلون

من خلال استخدام عنصر التنمية السياحية استطاعت المدينة ان تحقق الكثير من الانجازات خصوصاً في برامج تنمية المحافظات، وعن طريق استخدام التمويل من الجهات الخارجية والداخلية فقد تم ومن خلال المنحة الخليجية/منحة دولة الكويت تمويل ما قيمته (45.861) مليون دينار خلال العام (2013) لتنفيذ مشاريع تنموية تمثل احتياجات غير ملباه للمحافظات في مختلف القطاعات الرئيسية منها الصحة والتعليم والمياه والطرق والسياحة والزراعة وغيرها من القطاعات، وتم خلال العام (2014) تمويل ما قيمته (60) مليون دينار منها مشاريع لدعم البلديات باليات لمساعدتها في تنفيذ دورها التنموي ومشاريع سياحية وزراعية وإنتاجية في المحافظات التي تمتلك ميزة تنافسية سياحية وزراعية، كما تم خلال العام (2015) تمويل ما قيمته (53.3) مليون دينار، كما تم خلال العام (2016) تمويل ما قيمته (70) مليون دينار لتنفيذ مشاريع تنموية كأولويات غير ملباه في المحافظات وفي مختلف القطاعات الرئيسية.

هذه المشاريع ساعدت على جذب اعداد أكبر من السياح حيث بلغ عدد السياح للمواقع السياحية في عجلون حسب النشرات الاحصائية لوزارة السياحة والاثار للأعوام 2013-2014 حوالي 429816 سائح، منهم 138723 سائح اجنبي، وكان عدد السياح في العام 2014 هو 208973 سائح. وكما في الجدول ادناه:

جدول رقم (2) يوضح عدد السياح لاهم المواقع السياحية في محافظة عجلون

العام 2014			العام 2013			الموقع
المجموع	أردني	أجنبي	المجموع	أردني	أجنبي	
197710	132598	65112	207450	142066	65384	قلعة عجلون
11263	7156	4107	13393	9273	4120	مار الياس

المصدر: وزارة السياحة والآثار الأردنية، البرنامج التنموي لمحافظة عجلون (2017-2019)

ونتيجة لهذه الأعداد من السياح فقد انعكس ذلك على واقع المنطقة بشكل عام وعلى نمو الاقتصاد المحلي من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام تمثل في زيادة فرص التوظيف وتغير في نسب العاملين في القطاعات الاقتصادية مما انعكس على نوعية الحياة الجيدة في المنطقة المحلية، أدت إلى زيادة في الاستثمار وتوسيع نطاق التوظيف وتقديم الخدمات والجدول أدناه يمثل النسب المتحققة.

جدول رقم (3) يوضح مؤشرات التنمية المحلية في محافظة عجلون

المؤشر	العام 2014	العام 2017	العام 2021
نسبة الفقر	%25.6	%25	%23
نسبة البطالة	%12	%11.5	%10.6
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	%6.2	%8.2	%10.2
نسبة العاملين في القطاع العام	%53.4	%50	%48
نسبة التلمذة المهنية (التدريب المهني)	%0.1	%0.2	%0.3
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	2728	3000	3200
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر 15 سنة فأكثر	1440	1700	2000
مؤشر جيني لعادلة التوزيع	0.306	0.300	0.290

المصدر: وزارة السياحة والآثار الأردنية، البرنامج التنموي لمحافظة عجلون (2017-2019)

أما في مجال الاستثمار فقد بلغ عدد الفرص الاستثمارية لمحافظة عجلون في العام 2014 هو 7 فرص استثمارية كأحد مخرجات الخارطة الاستثمارية للمملكة وبقيمة إجمالية تقارب (219) مليون دينار أردني شملت منتجعين أحدهما ترفيهي جبلي والآخر للرعاية الصحية ومركزين للجراحة التجميلية والتأهيلية ومركز لخدمات الزوار ومستودع للتخزين المبرد ومستشفى تعليمي مع كلية للطب.

وضمن هذا المجال يتم العمل على الترويج لإقامة الفرص الاستثمارية وما تقدمه من امتيازات للمستثمرين خصوصاً في قطاع السياحة والضيافة حيث تم تحديد محافظة عجلون منطقة تنموية تسعى لإنشاء مشاريع التطوير السياحي والبيئي، والفنادق والمنتجعات، ومشاريع التطوير العقاري والمجمعات السكنية ومرافق ترفيهية وخدمات، والمطور للمشروع هو شركة تطوير المناطق التنموية الأردنية، فهي المطور الرئيسي لمنطقة جبل عجلون التنموية، حيث تعمل على إدارة وإنشاء وتخطيط وتطوير الموقع بما يضمن الاستدامة البيئية، وهي مملوكة بالكامل للحكومة الأردنية.

أما أهم مشروع تنموي تسعى عجلون لتنفيذه هو المسار التنموي السياحي الذي تم اعتماده لمنطقة جبل عجلون التنموية كأساس لربط جميع مواقع المناطق التنموية على أرض المنطقة كمشاريع سياحية وبيئية وتفاعل مع المجتمع المحلي من خلال توزيع مكاسب التنمية على أرجاء المحافظة لهذه المواقع (Master Plans) بشكل عادل ومنكامل ، الأمر الذي يعني تسريع أعداد المخططات الشمولية ودراسات الجدوى وبدء تسويقها لجذب الاستثمارات السياحية والزراعية والبيئية.

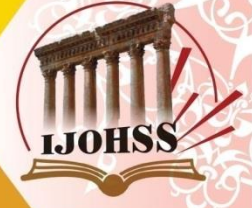
ومسارات عجلون وهي مجموعة مسارات (طرق) سياحية والمقرر انشائها ضمن الخطة الاستراتيجية للأعوام 2018-2020 وتستخدم للسياحة البيئية والتاريخية بكافة تفرعاتها وما ينطوي في ضلها كالسياحة الزراعية والريفية وسياحة المغامرة والسياحة العلاجية والسياحة التراثية ومعرفة الميثولوجيا الشعبية، أهم هذه المسارات هو مسار راسون الذي يبلغ طوله حوالي 37 كم ويبدأ من إشتيفينا ماراً براسون ثم عرجان ثم وادي الريان ومار الياس وصولاً إلى قلعة عجلون وهو مخصص للسياحة التاريخية والدينية والطبيعية والبيئية والثقافية محتكاً بالمجتمعات المحلية حيث تكثر الغابات الطبيعية في المنطقة وكذلك الأودية وعيون الماء والمناطق التاريخية والأثرية.

الاستنتاجات

1. تمثل التنمية السياحية الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وتشمل مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتؤدي إلى تعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.
2. الاستدامة السياحية تعني قابلية المكان السياحي للبقاء في ساحة المنافسة لأمد طويل ولها فوائد كثيرة على المستوى المحلي فهي تساهم في توليد الوظائف في قطاع السياحة والقطاعات الداعمة والمعنية بإدارة الموارد، وتحقق العدالة المجتمعية ما بين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد الاقتصادية.
3. تمثل التنمية المحلية العملية التي يتم بواسطتها تحقيق التعاون بين جهود المواطنين المحليين وجهود السلطات المركزية لرفع مستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.
4. يتطلب تحقيق التنمية المحلية المستدامة اشراك المجتمعات المحلية في العملية التنموية من أجل أحداث تنمية محلية للمجتمع ذاته، وتسهم في تحقيق مزايا عديدة أهمها النمو الاقتصادي المحلي وخلق فرص العمل وبناء القدرات المحلية والحد من الفقر، وبعمليات التخطيط السياحي الذي يظهر أولويات المناطق المحلية ويحدد الأهداف المطلوبة بصورة سريعة.
5. تواجه السياحة المستدامة في المناطق المحلية العديد من التحديات وتتسبب ببعض المشاكل حيث يتطلب على صانعي تلك السياحة القيام بمجموعة من الاجراءات للتغلب عليها ومواجهتها
6. تزرخ محافظة عجلون بمقومات سياحية طبيعية وبشرية تؤهلها لإقامة سياحة مستدامة تستطيع من خلالها انشاء مشاريع تنموية محلية تم إدراجها ضمن الاستراتيجيات القطاعية المختلفة والخطط والبرامج والمبادرات الحكومية المستقبلية لوزارات ومؤسسات الدولة كافة
7. استطاعت مدينة عجلون ان تحقق مجموعة من الانجازات في برامج تنمية المحافظات، وعن طريق استخدام التمويل من الجهات الخارجية والداخلية لتحقيق مشاريع سياحية وزراعية وإنتاجية في المحافظات التي تمتلك ميزة تنافسية سياحية وزراعية ساهمت في تطوير مشاريع في القطاعات الرئيسية كالصحة والتعليم والمياه والطرق والسياحة والزراعة وغيرها من القطاعات، ولا تزال تسعى في تشجيع الاستثمار السياحي.

التوصيات

1. تفعيل دور المجتمعات المحلية في عملية التنمية السياحية وتشجيعهم على الحفاظ على النسق التراثي والمحافظة على ديمومة المصادر السياحية الطبيعية التراثية والتاريخية والبيئية.
2. تحفيز الاستثمارات السياحية المحلية وتشجيع المشروعات السياحية الصغيرة.
3. اعداد الخطط والبرامج التنموية للمناطق المحلية وفق مبدأ النهج التشاركي الذي يضمن أشراك جميع الوحدات المحلية للوقوف على الأولويات التنموية المحلية.
4. تعظيم فاعلية القطاع السياحي من خلال تعزيز علاقته التشابكية مع مختلف القطاعات، مثل قطاع الحرف التقليدية، والخدمات المساندة للسياحة. اضافة الى خلق علاقات ترابط جغرافي بين المناطق السياحية لتتويع مقومات الجذب، وإطالة فترة إقامة السائح مما يساهم في تعظيم دور الفعاليات السياحية وربطها بالسكان المحليين.



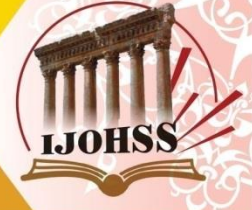
5. تحديث الإدارة البلدية في المناطق السياحية ورفدها بالكفاءات مع تطوير المنتج السياحي المحلي خاصة المصنوع من مواد محلية والذي يبرز ميزة تنافسية محلية قد لا توجد في مناطق أخرى وهذا يعتمد على طريقة الترويج الذي يتطلب التشراك مابين المنتجين المحليين الصغار والادارات السياحية والبلدية.

6. تشجيع المنتج المحلي والصناعات الحرفية والسلع التذكارية اليدوية أو سلع تشتهر بها المناطق المحلية فطبيعة الإنفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمنتجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كلما زادت الصادرات.

7. نشر الوعي البيئي السياحي لدى المواطن والمجتمع المحلي وفتح آفاق الصناعة السياحية وإصدار نشرات تثقيفية للسياح وللسكان بأهمية المحافظة على الموارد السياحية.

المصادر

1. Donald,E, Lundberg, The tourist business, 3ed, Boston, CBI, Publishing company, Inc, 1976, p6.
2. ابو داود، عبد الرزاق سليمان، ومحمد، ليلى صالح، السياحة والترويج في جدة، المفاهيم والسياسات والموارد، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص37.
3. كامل، محمود، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 160.
4. كافي، مصطفى يوسف، صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية، دار الفرات، نينار للنشر والتوزيع، 2006، ص106-107.
5. A.J. Burkart , S. Medlik , Tourism past , present and future, Heinemann, London , second edition, 1970 , p 234.
6. حسنين، جليلة حسن، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص9.
7. زين الدين، صلاح، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، القانون والسياحة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 24-26 نيسان، مصر، 2016، ص12.
8. الجلاذ، أحمد، التنمية والإعلام السياحي المستدام، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
9. بظاظو، ابراهيم خليل، السياحة البيئية وأسس إستدامتها، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2010 .
10. رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، مشكلات المدينة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص4.
11. زين الدين، صلاح، التنمية الاقتصادية، مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية، دار النهضة العربية، مصر 2016، ص123.
12. القعيد، مرزوق عايد وآخرون، مبادئ السياحة، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 46.
13. ملحم، محمود ابراهيم، دور السياحة المستدامة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المؤتمر العلمي للسياحة والتنمية الواقع والتحديات، جامعة القدس ، 2018، ص10.
14. ملحم، محمود ابراهيم، مصدر سابق ص12.
15. الدليمي، سفيان منذر صالح، أثر تخطيط التنمية السياحية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2005، ص25.
16. بعلبكي، أحمد، تنمية المجتمع المحلي والتدريب على بناء قدراته، ج1، مركز الدراسات العراقية في بيروت، 2009، ص 17.
17. عباس، ليث زيد، مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المكانية المستدامة، رسالة ماجستير مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، 2018، ص23.
18. حسن، سلام حردان، متطلبات اللامركزية الإدارية ودورها في التنمية المحلية في العراق، مشروع دبلوم عالي، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2011 ، ص29.



19. المجبري، خديجة عبد الكريم، التمويل المحلي والتنمية، مجلة دراسات، السنة الرابعة، العدد 12، مارس 2003، ص190
20. الاخضر، عزي، تحليل أهمية مشاركة المجتمع المدني في تنشيط التنمية السياحية المستدامة بالجزائر، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 13، ص14.
21. المعاني، أيمن عودة ، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص142.
22. الحوري، مثنى طاهر، إسماعيل محمد علي الدباغ، مبادئ السياحة والسفر، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠١، ص ٤١.
23. درابيلة، مروى، دور السياحة في تنمية المجتمع المحلي، مجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد3، 2017، ص70.
24. درابيلة، مروى، المصدر السابق، ص78.
25. حميداتو، نصر، النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2015، ص73.
26. الاخضر، عزي، مصدر سابق، ص14.
27. الاخضر، عزي، مصدر سابق، ص15.
28. الحسن، احسان محمد، دراسات تحليلية في المجتمع المعاصر، مجلة كلية الاداب، جامعة القاهرة، 1996، العدد 7.
29. هرمز، نور الدين، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) 2006، العدد3، ص14.
30. بظاظو، ابراهيم خليل، مصدر سابق، ص 132.
31. هرمز، نور الدين، مصدر سابق، ص22.
32. الاخضر، عزي، مصدر سابق، ص15.
33. عبد المنعم، هبة، واسماعيل، محمد ، وقاسم، جمال، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي، صندوق النقد العربي، 2020، ص32.
34. أنيس، عدلي، أثر فيروس كورونا (كوفيد19) على السياحة العالمية، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، العدد3، 2021، ص262.
35. أنيس، عدلي، المصدر السابق ص263.
36. منظمة السياحة العالمية <https://www.unwto.org/covid-19-and-tourism-2020>
37. وزارة السياحة والآثار الاردنية <https://www.mota.gov.jo/Default/Ar>
38. رواشدة، أكرم، السياحة البيئية في محمية غابات عجلون، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، الاردن، العدد2، ص151.
39. غرايبة، خليف مصطفى، السياحة الطبيعية البيئية في محافظة عجلون، الندوة العلمية الدولية السياحة والبيئة الواقع والسياسات والآفاق، جامعة منوبة، تونس 2008، ص5.
40. غرايبة، خليف مصطفى، المصدر السابق ص6.
41. وزارة السياحة والآثار الاردنية، الخطة الاستراتيجية للأعوام 2018-2020
42. وزارة السياحة والآثار الاردنية، البرنامج التنموي لمحافظة عجلون (2017-2019) <https://www.mota.gov.jo/Default/Ar>